خبراء اقتصاد يدعون لاتخاذ إجراءات فورية لتعزيز بنية الاقتصاد الوطني

■،،كتب/ أحمد الطيار

قال خبراء اقتصاد إن الاقتصاد اليمني يواجه مخاطر جمة في الوقت الراهن وإن تركه دون اتخاذ إجراءات فورية لتلافي انهياره أمر في غاية الأهمية مؤكدين أن قيام حكومة الوفاق الوطني بتحمل مسؤولياتها الوطنية لهذه المهمة أمر في غاية الأهمية .

وقال الدكتور صابر محمد عبد الجبار استاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة جامعة عمران أن الموازنة العامة للدولة تعاني عجزا قد لا تتمكن الحكومة الوطنية من تجاوزه نتيجة لاضطراب الأوضاع السياسية وهذا في حد ذاته كفيل بأن يحمل الاقتصاد الوطني خسارة أخرى اشد فداحة ،لافتا إلى أن ميزان المدفوعات هو الآخر في حالة عجز قد يتجاوز ٢٠ ٪ لأول مرة في تاريخ اليمن وإن الموازنة وميزان المدفوعات يعدان من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن الحكم من خلالها على درجة الاستقرار الاقتصادي في أي بلد .

وأضاف :إن تحقيق الاستقرار في الاقتصاد اليمني يتطلب إتباع سياسة اقتصادية ومالية ونقدية فاعلة تعتمد في الأساس على دعم الإنتاج المحلي والسلع المنتجة لتعطي ثمارها بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وإعادة النظر في الدعومات ورفع كفاءة تحصيل الموارد الضريبية للدولة والسمكية وتنميتها ورفع كفاءة الإنفاق العام.

مضيفا :الاقتصاد اليمني يعاني من تشوهات عدة بسبب الدعومات واختلال التوازن بين الإيرادات الضريبية والنفطية وتحمل الموازنة العامة لأعباء ناتجة عن استيراد كبير من المشتقات النفطية من الخارج وتزايد فاتورة الاستيراد للمواد الغذائية والملبوسات بسبب زيادة السكان وعوامل أخرى أدت جميعها إلى اختلالات كبيرة في ميزان المدفوعات فكان لابد من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي حقق نتائج طيبة في الحد من العجز المتزايد في ميزان المدفوعات.

مشيرا إلى أن بعض التدابير والإجراءات الحكومية المصاحبة لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ورفع الدعومات عن بعض السلع وتطبيق اتفاقيات الجات وزيادة الإنفاق الحكومي الرأسمالي والجاري كان لها انعكاسات سلبية ،تمثلت في سوء استخدام القروض في المجالات المخصصة لها وانخفاض دور القروض في دعم تدهور القطاعات الإنتاجية وأدى الإسراف في الاقتراض لاثار سيئة على الاقتصاد اليمني كالتضخم وتدهور أسعار الصرف وتدهور خدمات القطاع المصرفي وزيادة الاستيراد وغيرها أدت إلى أستمرار العجز في ميزان المدفوعات

ويرى الدكتور صابر انه لتجاوز ذلك فإن الأمر يتطلب استراتيجية فاعلة من خلال إيلاء الحكومة الاقتصادية المسئولية الكاملة عن الاقتصاد الوطني ومن خلالها تقوم بجذب الاستثمارات الخارجية وإحداث تصحيح للاختلالات الهيكلية في الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وإتباع سياسة اقتصادية ومالية ونقدية فاعلة في دعم الإنتاج المحلي والسلع المنتجة لتعطي ثمارها بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وإعادة النظر في الدعومات ورفع كفاءة تحصيل الموارد الضريبية للدولة وتنميتها ورفع كفاءة الإنفاق العام. موصيا بضرورة أن يصاحب سياسة تحول الإنفاق خفض كاف للإنفاق حتى يمكن استئصال الظواهر التضخمية بمعنى أخر تحويل الإنفاق بعيدا عن الواردات وفي اتجاه السلع المنتجة محليا عن طريق خفض سعر الصرف لأنه سيعمل على رفع أثمان الواردات في اليمن وتخفيض الصادرات للمستثمرين في العالم الخارجي مع اتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد.

داعيا إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية سواء أكان ذلك باتخاذ السياسة الاقتصادية التي تفسح المجال أمام القطاع الخاص الإنتاجي واتخاذ السياسات النقدية والمالية والحوافز المباشرة وغير المباشرة التي تدفعه إلى ذلك ،وحفزه على زيادة الصادرات وإتباع سياسة حكيمة في الواردات أو عن طريق التدخل الائتماني للدولة في بعض القطاعات لتنميتها وتطويرها لأهميتها الذاتية أو للقطاعات الأخرى كما ينبغي على الدول القوية اقتصاديا أن تساعد اليمن في هذا المجال من خلال فتح أسواقها امام صادرات اليمن وتخفيف القيود عليها وإعطائها المساعدات والمنح والخبرة والتكنولوجيا بشروط ميسرة لمساعدتها على تصحيح هيكلها الاقتصادي ،وهذا يعتمد على قدرة اليمن على التفاوض مع الدول القوية اقتصاديا.

ارتفاع الأصول الخارجية للجهاز المصرفي في أكتوبر ٢٠١١م

■،،خاص / الثورة

سجلت الأصول الخارجية للجهاز المصرفي في أكتوبر ٢٠١١م ارتفاعاً طفيفاً ، حيث ارتفعت إلى تريليون و٤٢٧ مليار ريال مقابل تريليون ٤١٧ مليار ريال في سبتمبر ٢٠١١م .

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن الأصول الخارجية للجهاز المصرفي ارتفعت بنحو ١٠,٧ مليارات ريال وبنسبة ٠,٨ ٪ .

وكانت الأصول الخارجية للجهاز المصرفي اليمني قد تراجعت إلى تريليون و٩٠٣ مليارات ريال في نهاية فبراير ٢٠١١م وذلك من تريليون و٩٥٠ مليار ريال في نهاية يناير ٢٠١١م وبانخفاض يقدر بـ٤٧ مليار ريال .

ارتفاع إجمالي رأس المال الاستثماري في الربع الثالث من العام الجاري إلى ١٧١ مليار ريال

■،،خاص / الثورة

ارتفع إجمالي رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة خلال الفترة يناير – سبتمبر من العام الجاري ٢٠١١م نحو ١٧١ ملياراً و٤١ مليون ريال وذلك مقابل ١٢٥ ملياراً و٥١٢ مليون ريال خلال الفترة المقابلة من العام ٢٠١٠م .

وذكرت الهيئة العامة للاستثمار أن الاستثمارات المسجلة بالهيئة خلال التسعة الاشهر من العام٢٠١١م سجلت نمواً بنسبة ٣٦,٢٪ ، حيث بلغت الزيادة في رأس المال الاستثماري بنحوه٤٥,٥ مليار ريال.وتوزعت المشاريع على عدد من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية .

كما بلغ تكلفة الموجودات الثابتة للمشاريع ٣٠ ملياراً و٦٥٠ مليون ريال مقابل ٧٨ ملياراً و٨١ مليون ريال خلال نفس الفترة وبتراجع يقدر بـ ٤٨ مليار ريال .

وبحسب النشرة الفصلية الصادرة عن الهيئة فإن فرص العمل المتوقع توفيرها تقدر بـ٣٨٤٥ فرصة مقابل ٤٤٨٠ فرصة وبتراجع يقدر بـ٦٣٥ فرصة عمل .

المشتقات النفطية من الغاز والديزل تتصدر قيمة الواردات بنحو ١٠,٦٦٪ خلال العام الماضي

■،،كتب / منصور شايع

تصدرت المشتقات النفطية من الغاز والديزل والزيوت أهم ثلاثين سلعة مستردة خلال العام الماضي ٢٠١٠م ، حيث بلغ إجمالي قيمة تلك الواردات حوالي ٢١٥ مليارا و٦٢١ مليونا و٨٣ ألف ريال وبكمية تجاوزت ١٠ ملايين و٩٧٧ ألفا و٣٣٢ برميلاً وبما يعادل ١٠,٦٦ ٪ من إجمالي قيمة الواردات الكلية .

وأشارت بيانات حديث صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت عليها "الثورة" أن القمح احتل المرتبة الثانية في قيمة أهم ثلاثين سلع مستوردة خلال العام الماضي وذلك بقيمة تجاوزت ١٤٥ مليارا و٨٦٢ مليونا و٨٧٦ ألف ريال وبكمية تجاوزت مليونين و٦٥٤ ألفا و٨٩٠ طنا ، وبما يعادل ٧,٦٦٪ من الإجمالي العام للواردات .

تلى ذلك واردات اليمن من المازوت ، حيث بلغت قيمته حوالي ١١٤ مليارا و٩٨٣ مليونا و١٣١ ألف ريال ، وكمية بلغت ٧ ملايين و١٣٨ مليونا و٦٣ برميل ، وبما يعادل ٥,٦٨٪ من الإجمالي العام للواردات.

وجاءت رابعا المركبات بمحركات احتراق داخلي وصلت قيمتها إلى نحو ٧٤ مليارا و٦٨٦ مليونا و٨٢١ ألف ريال وبعدد تجاوز ٢٤ ألفا و٧٧٣ مركبة ،وبما يعادل ٣,٦٩٪ من الإجمالي العام للواردات

بيع اذون خزانة بـ ٤١ مليار ريال

■،،صنعاء – سبأ

جرى أمس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٧١٨)، بتكلفة ٤١ ملياراً و٨٠ مليوناً و٦٠ ألف ريال.

وأوضح بيان صادر عن البنك تلقته وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة ٩١، ١٨٢، ٣٦٤ بلغ (٢٢٫٥٧٪)، (٢٢٫٦٢٪)، (٢٢٫٦٣٪) على التوالي.

ولفت إلى أن مظاريف الطلبات غير التنافسية ستفتح غد السبت.

إفراغ ٢٨٠٠ طن من الغاز المنزلي، و١١٧ حاوية من البضائع الاستهلاكية بميناء عدن

■،،عدن – سبأ

أفرغت امس في مصفاة عدن ألفان و ٨٠٠ طن متري من مادة الغاز المنزلي المسال. وأوضحت إحصائية النشاط الملاحي لميناء عدن تلقت وكالة الأنباء اليمنية(سبأ) نسخة منها بان شحنة الغاز الواصلة من ميناء صلالة العماني أفرغتها ناقلة النفط السنغافورية (جاز سلوسي) البالغ طولها ١٠٦متر فيما أفرغت سفينة الحاويات مانوليس الأمريكية ١١٧ حاوية بضائع واردات متنوعة للاستهلاك المحلي بالإضافة إلى مواد بناء ومعدات فنية خاصة للمشاريع التنموية والاستثمارية للقطاع الخاص

تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠١١م بنسبة ٤,٣٪

■،،كتب / منصور أحمد

توقع خبراء اقتصاد تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الجاري ٢٠١١م ليصل إلى حوالي ٤,٣٪ بالريال اليمني.

منوهين بأن إجمالي نصيب الفرد تراجع من حوالي ٢٧٠ ألفا و٣٠٧ ريالات خلال العام الماضي ٢٠١٠م ، إلى نحو ٢٤٧ ألفا و٥٩٣ ريال في العام ٢٠١١م بالأسعار الجارية .

موضحين إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الجاري ٢٠١١م سجل تراجعا يصل إلى حوالي ٥,٩٪ بالأسعار الجارية عند احتساب ذلك بالدولار الأمريكي ، إذ أن إجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تراجع من حوالي ألفا و٢٣١ دولاراً خلال العام الماضي ٢٠١٠م ، إلى نحو ألفا و٩٠ دولاراً في العام ٢٠١١م بالأسعار الجارية بالدولار .

مشيرين إلى أن ذلك التراجع الكبير في قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الجاري يعود بصورة أساسية إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية وإغلاق جملة من الشركات التابعة للقطاع الخاص وإفلاسها وتسريح العاملين فيها وخروج الكثير من الأيادي العاملة إلى رصيف البطالة التي تعاني منها بلادنا أساساً ،والناتج عن الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد خلال الفترة الماضية من العام الجاري كما تأثرت العديد من الأيادي العاملة في الأعمال الحرة المختلفة خاصة مع توقف المشاريع التنموية في مختلف المحافظات ، مفيدين أن الفارق في معدل التراجع بين قيمة الإنتاج بين الريال اليمني والدولار الأمريكي يعود إلى الارتفاع الكبير في عملية سعر صرف الدولار مقابل الريال خلال نفس الفترة والذي قفز من نحو ٢١٤ ريالاً لكل دولار إلى ما يقارب ٢٥٠ ريالاً خلال فترة الأزمة

متوقعين عودة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى طبيعته خلال الفترة القادمة خاصة إذا أثبتت حكومة الوفاق الوطني نجاحاتها في تحريك المياه الراكدة في العملية الاقتصادية والتنموية وعلى رأسها القضايا الأمنية لعودة الأمور إلى طبيعتها .

اختتام برنامج تدريبي لصيادي الجمعيات السمكية بحضرموت وشبوة

■،، المكلا/سبأ

اختتمت بالمكلا أمس فعاليات دورة تدريب المدربين من صيادي الجمعيات السمكية بساحل حضرموت وشبوة، نظمها المعهد الدولي الحديث بالتعاون مع وكالة تنمية المنشات الصغيرة والأصغر فرع المكلا التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية ضمن برنامج تدريبي خاص بصيانة وإصلاح أعطال محركات القوارب البحرية.

وفي اختتام الدورة التي استهدفت على مدى يومين تدريب ١٢ صياداً من مختلف الجمعيات السمكية في الشريط الساحلي لمحافظة حضرموت وشبوة، أكد ضابط المشاريع في وكالة تنمية المنشات الصغيرة والأصغر محمد عبدالخير العويني أن الدورة تسعى لبناء قدرات الصيادين وتأهيلهم ليصبحوا مدربين معتمدين في مجال صيانة المحركات البحرية بغرض استمرارية عملية التدريب لغيرهم من الصيادين الجدد في القطاع السمكي.

واشتملت الدورة مواضيع مختلفة حول المهارات والقدرات الخاصة بالمدربين وفنون الاتصال والإلقاء والعرض ومهارات التعامل مع المتدربين.

٨٨١ مليون ريال قيمة صادرات اليمن من الأسماك خلال الثلاثة الأشهر الماضية

■،،عدن – سبأ

بلغ إجمالي قيمة صادرات الأسماك اليمنية والأحياء المائية المتنوعة عبر ميناء عدن والحاويات ومطار عدن الدولي خلال الثلاثة الأشهر الماضية ٨٨١ مليوناً و ٨٦٢ ألف ريال.

وأوضح مدير عام مكتب الثروة السمكية بعدن عبدالله هادي عمر لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بأن كميات الأسماك المصدرة بلغت نحو ألف و٧٢١ كيلو جراماً.

وأشار إلى أن صادرات الأسماك اليمنية سوقت إلى الأسواق العربية والأوروبية وبخاصة الأردنية واللبنانية والفرنسية والإيطالية والماليزية .

وبين أن مكتب أسماك عدن يدرس حاليا طلبات عدد من الشركات الأوروبية الراغبة في استيراد وتسويق الأسماك والأحياء المائية خلال شهر ديسمبر الجاري.. متوقعا أن تصل إلى ٨٦٨ ألفاً و ٦٥٤ كيلو جراماً وبقيمة ٣٦٩ مليوناً و ٥٦٨ ألف ريال لجودتها العالية ولقيمتها الغذائية للمستهلك.

أكثر من مليار ريال حجم الانفاق على المشاريع الخدمية والتنموية بمديرية ثمود بمحافظة حضرموت

■،،الثورة/عامر عيظة الجابري

شهدت مديرية ثمود الصحراوية بمحافظة حضرموت تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية والتنموية حيث بلغ حجم الانفاق على تلك المشاريع ١,٩٠٣,٦١٠,٠٠٠ ريال شملت مختلف المجالات التربوية والصحية والأشغال والمياه والكهرباء والشباب والرياضة والاتصالات وغيرها منها ١٥٩,٦٠٠,٠٠٠ ريال مشاريع التربية والتعليم و ٦٠٤,٨٠٠,٠٠٠ مشاريع الصحة والسكان و ١٢١,٣١٠,٠٠٠ ريال مشاريع مياه و ٢٤٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال قيمة مشروع المجمع الحكومي و ٤٩٥,٨٠٠,٠٠٠ ريال مشاريع كهرباء و ٩٦,٠٠٠,٠٠٠ ريال مشاريع اتصالات و ٢,٦٠٠,٠٠٠ ريال مشاريع الشباب والرياضة و ٦٨٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال و ٢,٥٠٠,٠٠٠ ريال مشاريع تنمية الأسرة.

وأوضح الأخ/ سالم علي بن شحبل المدير العام لمديرية ثمود رئيس المجلس المحلي أن تلك المشاريع ثمرة من ثمار الوحدة المباركة التي جاءت وحققت للمديرية ما لم يتحقق لها من سابق مؤكداً وقوف أبناء مديرية ثمود الصحراوية إلى جانب الوحدة وحمايتها من كل من تسول له نفسه المساس بها، لافتاً إلى أن السلطة المحلية تسعى الى تحقيق المزيد من المشاريع في المديرية الهادفة إلى خدمة مواطني مديرية ثمود الصحراوية مشيداً بجهود السلطة المحلية بالمحافظة والوادي ممثلة بالأخوين خالد سعيد الديني محافظ المحافظة والأخ/ عمير مبارك عمير وكيل محافظة حضرموت في سبيل تذليل الصعوبات وإعطاء المديرية اهتماماً خاصاً لخصوصيتها الصحراوية، داعياً جميع أبناء مديرية ثمود إلى الحفاظ على ما تحقق في المديرية من إنجازات والتي تعتبر ملكاً لهم ومنجزاً في مديريتهم.

مؤشرات اقتصادية

انخفاض أسعار الذهب مع استمرار المخاوف حول ديون أوروبا

■،،الثورة وكالات:

انخفضت أسعار الذهب في تعاملات ضعيفة أمس الخميس مع استمرار شكوك المستثمرين حول قدرة منطقة اليورو على مواجهة أزمة ديونها بعد تحرك البنك المركزي الأوروبي مؤخرا بهدف تدفق الإقراض في المنطقة.وهبط الذهب في السوق الفورية ٠,٢ ٪ إلى ١٦١٢,٣٥ دولار للأوقية "الأونصة" متراجعا من أعلى مستوى في أسبوع عند ١٦٤١,٥٠ دولار سجله في الجلسة السابقة. ولم يطرأ على الذهب في الولايات المتحدة تغير يذكر عند ١٦١٤,٦٠ دولار للأوقية وانخفضت الفضة ٠,٢ ٪ إلى ٢٩,٣٠ دولار للأوقية.

وتراجع البلاتين ٠,٣ ٪ غالى ١٤١٩,٩٩ دولار للأوقية وهبط البلاديوم ١,١٣ ٪ إلى ٦٢٤,٣٦ دولار للأوقية.

ارتفاع اليورو إلى أعلى مستوى أمام الدولار

■،،الثورة وكالات

ارتفع اليورو إلى أعلى مستوى أمام الدولار في جلسة الأمس بعد ارتفاع أسعار الأسهم الذي أشار لوجود طلب على الأصول التي تنطوي على مخاطر، بينما أشار متعاملون أيضا لوجود طلب من مستثمرين بالشرق الأوسط.وارتفع اليورو أكثر من ٠,٥ ٪ أمس إلى ١,٣١٢٠ دولار وفقا لبيانات منصة التداول الإلكتروني اي.بي.اس. وجاء ذلك بعدما صعدت الأسهم الأوروبية نحو ١٪ وهبط مؤشر الدولار ٠,٤ ٪ مسجلا أدنى مستوى خلال الجلسة عند ٧٩,٦٤٦ .

توقع بلوغ متوسط سعر برنت ١٠٥ دولارات في ٢٠١٢م

■،،أظهر استطلاع أجرته رويترز أن من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت ١٠٥ دولارات للبرميل العام المقبل منخفضا من مستوى قياسي مرتفع قرب ١١١ دولارا هذا العام وخفض ربع المحللين توقعاتهم مقارنة مع استطلاع مماثل قبل شهر بسبب مخاوف من تداعيات أزمة ديون منطقة اليورو على النمو الاقتصادي لكن المشاركين في الاستطلاع قالوا انهم يعتقدون أن أسعار النفط ستظل مرتفعة نتيجة مخاوف بشأن الامدادات من العراق وقازاخستان واحتمال تراجع الصادرات الايرانية بسبب تشديد العقوبات الغربية. وتستمد الاسعار دعما أيضا من انخفاض المخزونات وقوة الطلب على وقود الديزل.وقال ديفيد ويتش من جيه.بي.سي انرجي للاستشارات في فيينا "نتوقع أن ينال ركود طفيف في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العام المقبل من الطلب وبالتالي الأسعار."

واضاف "رغم ذلك من المحتمل بالتأكيد صعود أسعار النفط في ضوء الأجواء السياسية التي مازالت مضطربة."ومن بين العوامل النزولية التي تواجهها أسعار النفط أزمة الديون الاوروبية وعودة انتاج الخام الليبي وضعف الطلب العالمي على البنزين والنفتا.

وخلص الاستطلاع الشهري الذي شمل ٣٢ محللا ومستشارا الى أن من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت ١٠٥,٢٠ دولار للبرميل في ٢٠١٢م انخفاضا من ١١٠,٩٠ دولار للبرميل منذ بداية ٢٠١١م حتى الآن. والمتوسط الجديد أقل بواقع ١,٨٠ دولار عن المستوى المتوقع في استطلاع نوفمبر البالغ ١٠٧ دولارات للبرميل. وتجاوز برنت ١٠٧ دولارات بقليل أمس الأربعاء.واظهر الاستطلاع أن من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر الخام الامريكي الخفيف ٩٧ دولارا للبرميل في ٢٠١٢م ارتفاعا من ٩٦,٥٠ دولار في استطلاع الشهر الماضي. وبلغ متوسط سعر الخام الامريكي الخفيف ٩٤,٩٠ دولار للبرميل منذ بداية ٢٠١١م حتى الآن

البنك الدولي : مؤشر أسعار الغذاء انخفض في سبتمبر بنسبة ١٪

■،،تقرير /أحمد الطيار

قال البنك الدولي إن أسعار الغذاء العالمية لاتزال مرتفعة مع أن مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء العالمية بقي بلا تغير بين يوليو وسبتمبر.

وأضاف البنك في احدث تقاريره وحصلت "الثورة" على نسخة منه :رغم أن مؤشر أسعار الغذاء انخفض قليلا في سبتمبر بنسبة١٪ واستقر عند مستوى يقل ٥٪ عن ذروته في فبراير الماضي ، فإن هذا المؤشر ما زال يزيد ١٩ ٪ عن مستوياته في سبتمبر ٢٠١٠م. وتختلف اتجاهات الأسعار العالمية أيضا باختلاف السلعة الأولية المعنية. وخلال الربع المنصرم للعام، عادل هبوط قدره ٣ ٪ في أسعار الدهون والزيوت الأثر الناشئ عن زيادة قدرها٣ ٪ في أسعار الحبوب. وداخل مجموعة الحبوب، كانت الزيادة مدفوعة بارتفاع أسعار الأرز (١١ ٪) والقمح (٤ ٪). وانخفضت أسعار الذرة ٢ ٪ وكذلك أسعار السكر (٦ ٪) وزيت فول الصويا (٢ ٪). وخلال الفترة نفسها، انخفض متوسط أسعار النفط الخام أيضا ٧ ٪ لكن سعر الأسمدة زاد ٣ ٪.

ومن ناحية أخرى، من المحتمل أن تخفف توقعات مواتية بشأن إمدادات المعروض والمخزونات بعض الضغط على أسعار الغذاء العالمية. وتظهر أحدث تنبؤات وزارة الزراعة الأمريكية أن مخزونات القمح العالمية ستصل إلى أعلى مستوى لها في عشرة أعوام في ٢٠١٢/٢٠١١م بفضل تعافي الإنتاج في البلدان المنتجة الرئيسية، مثل كازاخستان وأستراليا وكندا وفي منطقة اليورو، مما قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي ٥٪ عن تقديرات الإنتاج في ٢٠١١/٢٠١٠م وبالمثل، فإنه على الرغم من الانخفاض الطفيف في الإنتاج المتوقع للذرة في الولايات المتحدة من جراء الارتفاع الكبير في درجات الحرارة في فصل الصيف، فمن المتوقع زيادة الإنتاج العالمي بنسبة ٤٪ بفضل زيادة الإنتاج في الصين وأوكرانيا والاتحاد الروسي والأرجنتين والبرازيل. ومن المحتمل أيضا أن يُسجِّل الإنتاج العالمي للأرز زيادة في ٢٠١٢/٢٠١١م ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى توقع تحقيق محصول وفير في الهند في أعقاب أمطار موسمية غزيرة للغاية. وبدأت الهند أيضا السماح للكيانات الخاصة بتصدير الأرز غير البسمتي في يوليو للمرة الأولى منذ ثلاثة أعوام بعد أن تراكمت مخزونات حكومية قياسية. غير أنه من المتوقع أن تتراجع صادرات الأرز التايلندي من حيث القيمة النسبية من ١/٣ إلى ١/٤ من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠١٢، وذلك بسبب زيادة أسعار التصدير من جراء إعلان تايلند عن مشروع رهن الأرز. ٢ ومن المتوقع أن يسد مصدرون كبار آخرون، مثل الهند وباكستان، هذا العجز

وهناك عوامل أخرى مبشرة أيضا بالنسبة لأسعار الغذاء في الأشهر القادمة؛ فالمخاوف المتصلة بالاقتصاد العالمي المضطرب – ولا سيما في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو – أضعفت الطلب بوجه عام. ويجب توخي اليقظة والحذر في مراقبة الاقتصاد العالمي الذي لا ينفك يعاني من المتاعب، بالنظر لأن خطر حدوث ركود عالمي في حجم الطلب هو خطر حقيقي، ومن المحتمل أن يكون لانكماش الطلب العالمي تبعات وعواقب على أسعار الغذاء العالمية. وسوف تتباين آثار هبوط محتمل في الأسعار العالمية على البلدان النامية، وذلك حسب وضع كل بلد وهل هو مستورد صاف أم مصدر صاف لهذه السلع الأولية. وسوف تتوقف الآثار أيضا على مدى هشاشة أوضاع الاقتصاد الكلي للبلدان النامية، وفي نهاية المطاف، على حيز المالية العامة لكل بلد وفاعليته في حماية أشد قطاعاته ضعفا من تقلبات أسعار الغذاء، وهم عادة المنتجون الصافون الفقراء في المناطق الريفية حينما تنخفض الأسعار، والمستهلكون الصافون الفقراء حينما ترتفع الأسعار. وبوجه عام، ثمة اعتقاد بأن حيز المالية العامة المتاح لدى البلدان النامية الآن لمواجهة الركود أقل مما كان عليه الحال قبل الأزمة المالية في عام ٢٠٠٧م – ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تنفيذ برامج إنفاق تحفيزي (وفي بعض الحالات زيادة الدعم الحكومي للغذاء والوقود). ومما يبعث على القلق بدرجة أكبر المخاوف المتصلة بالاقتصاد العالمي التي قد تؤثر على القرارات المحلية بشأن الاستثمارات على الأجلين المتوسط والطويل في مجال البحوث الزراعية وفي أساليب زراعية أكثر إنتاجية – ولا سيما إذا ظلت أسعار الغذاء متقلبة.

ومع الهبوط العام في أسعار الطاقة، فإن تراجع الطلب العالمي سيؤدي على الأرجح أيضا إلى انخفاض الطلب على الإيثانول الذي من المتوقع أن يزيد بنسبة ١٪ فحسب في ٢٠١١–٢٠١٢م بعد نموه ٩٪ و٢٤ ٪ و٣١ ٪ في الأعوام الثلاثة المتتالية السابقة وقد يسهم هذا في تقليل استهلاك الذرة والزيوت النباتية في إنتاج الإيثانول وأنواع الوقود الحيوي. وعلاوة على ذلك، فإن موسم الحصاد القياسي للذرة في الصين وللأرز في الهند وقرار أوكرانيا بإلغاء الرسوم على صادرات الحبوب (في يوليو ٢٠١٢م كلها عوامل تسهم في منع ارتفاع الأسعار العالمية.

وفيما لاتزال الأسعار أعلى كثيرا من مستوياتها في العام الماضي قال البنك أنه لا تزال هناك بعض المخاوف التي تتعلق باحتمالات تقلب أسعار الغذاء العالمية منها اولا حالة الأرز، حيث إن الأسعار استمرت في الارتفاع منذ مايو وثانيا، فإن أسعار الأسمدة –وهي مستلزمات حيوية للإنتاج الزراعي – ظلت مرتفعة تزيد نحو ٥٠ ٪ عن مستواها قبل عام. وثالثا، فإن أسواق الغذاء العالمية أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسواق الطاقة في السنوات الأخيرة. ومن المحتمل أن تبقى أسعار الطاقة متقلبة بسبب المخاوف القائمة منذ وقت طويل بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين المتصلة بإمدادات المعروض من النفط وسط مخاوف من احتمال انقطاع الإمدادات في الجمهورية العربية السورية وآمال بسرعة استئناف صادرات ليبيا.

وكانت أسعار السلع غير الغذائية الأخرى، مثل الفلزات والمعادن، أيضا متقلبة، إذ انخفضت الأسعار في أغسطس وسبتمبر ولوحظت زيادتها في أوائل أكتوبر (ولا سيما بين المعادن النفيسة). ولابد أن ينتقل أثر بعض هذا التقلب إلى أسعار الغذاء. ورابعا، فإنه على الرغم من الاحتمالات الجيدة بوجه عام للإنتاج، يجب مراقبة أسواق الأرز عن كثب نظراً لأن برنامج رهن الأرز في تايلند قد أدى إلى زيادة أسعار تصدير الأرز التايلندي (٥٪ بالنسبة لكسر الأرز) من ٥٦٦ دولاراً للطن في المتوسط في أغسطس/ إلى ٥٩٨ دولارا في سبتمبر/ وما زال عدد من المحللين يتوقعون المزيد من زيادات الأسعار في الأشهر القادمة. وفضلا عن ذلك، فإن الفيضانات الأخيرة في تايلند – وهي الأسوأ منذ ٥٠ عاما – قد تزيد من عدم اليقين والغموض في الأجل القصير في أعقاب خسائر الإنتاج التي تقدر بما بين أربعة ملايين طن إلى ستة ملايين طن من الأرز (أو نحو ١٦–٢٤ ٪ من الإنتاج الكلي المتوقع).

ستبقى أسعار الغذاء العالمية على تقلبها في ضوء احتمال استمرار حالة عدم اليقين الحالية. وفي الواقع، فإن هناك توافقا عاما في الآراء على أن الأسعار العالمية المرتفعة والمتقلبة سوف تستمر في الأجل المتوسط بسبب عوامل هيكلية. ويذهب تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي لعام ٢٠١١ الذي صدر منذ وقت قريب عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى القول بأن الاقتصادات والمجموعات السكانية السريعة النمو، وتزايد تشابك العلاقات بين أسعار الغذاء وأسعار الطاقة، وزيادة إنتاج الوقود الحيوي، كلها عوامل هيكلية تؤثر على التقلب والأسعار المرتفعة. وبالمثل، فمن المحتمل أيضا أن يستمر تقلب الأسعار المحلية؛ فالاختلافات بين البلدان فيما يتعلق باعتمادها على واردات الغذاء، وموسمية المحاصيل، عوامل يمكن التنبؤ بها تسهم في تباين الأسعار بين البلدان وداخلها. وفي أبرز حالة حديثا، في منطقة القرن الأفريقي، انخفضت أسعار الغذاء في المتوسط انخفاضا طفيفا في أغسطس بعد أن بلغت مستويات ذروة تاريخية في يونيو/ ويوليو/ – مما يعكس زيادة إمدادات المعروض من محاصيل الموسم الرئيسي التي اكتمل حصادها منذ وقت قريب أو ما زال يجري حصادها. ولكن حتى في المناطق المنتجة ذات الفائض، فإن الضغوط الصعودية على الأسعار قد تستمر بسبب شدة الطلب من المناطق ذات العجز في القرن الأفريقي ووسط أفريقيا. ١٠ ويوضح الإطار ١ الوضع الإنساني الحالي في منطقة القرن الأفريقي.